الإتفاق النووى بين ايران و دول ٥+١ وتأثيره على السياسة الخارجية الإيرانية تجاة الشرق الاوسط

م.د.زمكان علي سليم

كلية القانون والسياسة-جامعة السليمانية

المقدمة

تعد ايران احدى أقوى دول منطقة الشرق الأوسط من ناحية التأثير و النفوذ الأقليمى. فلدى طهران تأثيرات مباشرة على مجرى السياسة الإقليمية و التطورات الأمنية فى الشرق الأوسط، و خاصة فى حوض الخليج الفارسي\العربي، و سوريا، و العراق، و اليمن، و كذلك فى لبنان. و قد أظهرت ايران قوتها و نفوذها على الصعيد الإقليمى من خلال مساندة و مساعدة حلفائها من الحكومات و الجماعات الشيعية فى المنطقة مما جعل من الجمهورية الإسلامية فاعلا أساسيا فى ابرز و أخطر الصراعات فى الشرق الأوسط و بذلك أصبح من غير الممكن حل أي صراع إقليمى من دون إرادة إيران و موافقتها. إضافة الى ذلك، كانت سياسة الجمهورية الإسلامية و لاتزال موضع قلق لقوى إقليمية مثل المملكة العربية السعودية و إسرائيل اللتان تنظران الى طهران و طموحاتها فى الشرق الأوسط كخطر وجودى على بقائهم و مصالحهم الآيدولوجية و الجيوستراتيجية.

و قد سبب الإتفاق النووى المبرم فى 14/07/2015 بين ايران و دول ٥+١، و التى تتكون من أعضاء مجلس الأمن الدولى الدائمين (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الصين، و روسيا) الى جانب ألمانيا، فى تزايد المخاوف الإقليمية على تأثيرات و تبعات هذا الإتفاق على إستراتيجية ايران الشرق أوسطية، و لاسيما على دور الجمهورية الإسلامية فى الحروب و الصراعات الداخلية فى سوريا و العراق و اليمن، و كذلك فى ما يعرف بالصراع العربى- الإسرائيلى. اذ من المرجح أن يؤدى الإتفاق النووى، و المعروف

بخطة العمل المشترك الشاملة (Joint Comprehensive Plan of Action)، الى تقوية الجمهورية الإسلامية داخليا و خارجيا. فالإتفاق النووى يطالب برفع بعض العقوبات الدولية المفروضة على ايران بسبب برنامجها النووى (و بالفعل فقد تم الغاء بعض العقوبات منذ توقيع الإتفاق فى السنة السابقة) و كذلك بإسترجاع ايران لأموالها المحجوزة لدى الدول الغربية. إضافة الى ذلك، فأن إنهاء المشكلة النووية الإيرانية مع الغرب يعني إنتهاء التهديدات الأمريكية بضرب ايران و منشآتها النووية.

ولذلك فقد برزت المخاوف الإقليمية بأنه من الممكن لنتائج الإتفاق النووى أن يزيد من قدرات ايران الإقتصادية و يزيل العوائق الخارجية أمامها بحيث سيكون بإمكانها المحاولة لتوسيع نفوذها فى الخارج و فرض هيمنتها على الشرق الأوسط. و من هنا تكمن أهمية الدراسة التى تؤكد حقيقة أن أي محاولة من قبل طهران للإخلال بالتوازن الإقليمى لصالحها سيواجه بردود أفعال قوية من منافسها فى المنطقة مما سيؤدى الى تزايد عدم الإستقرار فى الشرق الأوسط. فالدراسة لا تهدف الى إلقاء الضوء على المشاهد المستقبلية لإستراتيجية ايران الإقليمية فى الشرق الأوسط فى مرحلة ما بعد الإتفاق النووى فحسب، و إنما الى معرفة التهديدات المستقبلية للأمن و الإستقرار الإقليمى فى المنطقة.

تساؤلات البحث:

تبحث الدراسة فى تأثيرات نتائج الإتفاق النووى على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط و فى هذا السياق تطرح الدراسة التساؤلات التالية: ماهى إحتمالات التغيير و الإستمرارية فى استراتيجية ايران تجاه الشرق الأوسط فى مرحلة ما بعد الإتفاق النووى؟ و كيف سيتأثر الأمن و الإستقرار الإقليمى بالإتفاق النووى بين ايران و دول ٥+١؟

فرظية البحث:

تفترض الدراسة بأنه من الصعب حدوث تغييرات جذرية فى إستراتيجية ايران الإقليمية فى مرحلة ما بعد الإتفاق النووى و من المرجح أن تستخدم الحكومة الإيرانية نتائج الإتفاق الدولى من أجل تعزيز مكانتها الإقليمية و توسيع مصالحها و نفوذها فى الشرق الأوسط، و بذلك سيكون للإتفاق النووى تاثيرات سلبية على الإستقرار الإقليمى فى المستقبل.

منهجية البحث:

إعتمد البحث المنهج التحليل المستقبلى من أجل القاء الضوء على الآفاق المستقبلية لطبيعة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه صراعات الشرق الأوسط فى مرحلة ما بعد الإتفاق النووى و تأثيراتها على أمن و إستقرار المنطقة. و قد إستخدم البحث فرضيات و توقعات النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة من أجل فهم و التنبؤ بكيفية تأثر إستراتيجية ايران الشرق الأوسطية بنتائج الإتفاق النووى. و هذا يتطلب فهم صانع القرار الخارجى الإيرانى للتقلبات فى القدرات الداخلية و تصوراتهم للبيئة الدولية و الفرص و المخاطر التى تنبع منها. و بغرض الوصول الى العوامل التى تؤثر فى فهم و تصورات صانع القرار الخارجى الإيرانى، اعتمد البحث على مجموعة من المصادر الثانوية(الكتب و الدراسات و المقالات العلمية و الموثوقة) التى ألقت الضوء بصورة مباشرة و غير مباشرة على أهداف و خطط و برامج الفصائل المختلفة للنظام الحاكم فى طهران.

هيكلية البحث:

تتألف الدراسة من مبحثين, يتناول الأول الإطار النظرى للدراسة و يتضمن مطلبين و التى فيها يتم تناول تفسير النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة للعوامل المؤثرة سواء التغير أو الإستمرارية فى السياسة الخارجية للدول. و يهتم المبحث الثانى، و الذى يتكون أيضا من مطلبين، بمشاهد التغير و الإستمرارية لإستراتيجية ايران فى الشرق الأوسط فى مرحلة ما بعد الإتفاق النووى.

المبحث الاول: الإطار النظرى لتفسير التغيير و الإستمرارية فى السياسة الخارجية

من أبرز النظريات الحديثة التى درست العوامل المؤثرة فى التغير و الإستمرارية فى السياسة الخارجية للدول هى النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical Realism).[1] و تسعى

[1] يعتبر كل من فريد زكريا و راندال شفيلر و كيدن روز و كذلك جيفرى تاليفيرو من أشهر منظرى الواقعية الكلاسيكية الجديدة و يعتبر التالى من اشهر كتاباتهم عن النظرية:

Farid Zakaria, From Wealth to Power: the *Unusual Origins of America's World Role*, (US: Princeton University Press: 1998),

Gideon Rose,'Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy',World Politics, Vol.51, No.1, (1998),

النظرية الى شرح الإستراتيجيات الفردية للدول عن طريق التركيز على المتغيرات الدولية من جهة و كذلك على العوامل السياسية الداخلية من جهة أخرى. ففى هذا السياق, تسعى الواقعية الكلاسيكية الجديدة للإجابة على التساؤل المركزى التالى: تحت اى ظرف تتحرك الدولة نحو توسيع مصالحها الخارجية ؟. [٢] بالإضافة الى العوامل الخارجية, تؤكد النظرية على أهمية المتغيرات الداخلية و تأثيرها فى صياغة الإستراتيجيات الخارجية للدول. و سنقوم بتوضيح تأثير هذه المتغيرات الداخلية و الخارجية وفقا للواقعية الكلاسيكية الجديدة.

المطلب الاول: تأثير العوامل الخارجية

تعتمد الواقعية الكلاسيكية الجديدة على أفكار النظرية الواقعية الهيكلية (Structural Realism)[٣] لشرح العوامل الخارجية و تأثيره على طبيعة الإستراتيجيات المتبعة من قبل الدول على الصعيد الخارجى. و فى هذا الصدد, تعزو الواقعية الهيكلية مصادر السلوك الخارجى للدول الى البيئة الخارجية (أو النظام الدولى) الذى يصفه الواقعيون الجدد بالفوضوية (Anarchic) و الوعي بإنعدام سلطة

Jeffrey W. Taliaferro, Steven E. Lobell, and Norrin M. Ripsman, "Introduction: Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy", in Steven E. Lobell, and Norrin M. Ripsman Jeffrey W. Taliaferro, Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy, (US: Cambridge University Press, 2009),

Randall L. Schweller, "Neoclassical Realism and state mobilization: expansionist ideology in the age of mass politics", in Steven E. Lobell, and Norrin M. Ripsman Jeffrey W. Taliaferro, Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy, (US: Cambridge University Press, 2009),

[2] Taliaferro et al, (2009), Op.Cit, pp. 3-4.

[٣] تستند النظرية الواقعية الهيكلية الى عالم السياسة الأمريكى (كينيث والتز) و كتابه (نظرية السياسة الدولية) والذى يعتبر المرجع الأساسى للواقعية الهيكلية. بينما تركز الواقعية الكلاسيكية على الطبيعة الأنسانية لشرح السياسات الخارجية للدول و طبيعة التفاعلات الدولية, تنظر الواقعية الهيكلية الى هيكل النظام الدولى من اجل تفسير ظواهر السياسة الدولية:

John J. Mearshiemer, Structural Realism, in Tim Dunne, Milja Kurki, Steve Smith, International Relations Theories, Discipline and diversity,(UK, Oxford University Press, 2013), p.82

(أو حكومة)عالمية على المستوى الدولى عاجزة ليس فقط على فرض القوانين و سلوكيات معينة على الدول و إنما على ضمان أمن الدول و بقائها.[٤]

و تصر الواقعية الهيكلية بأنه تحت هذه الظروف الخارجية تقوم الدول بإستخدام أقصى طاقاتها و قدراتها من اجل صيانة سيادتها و ضمان أمنها من المخاطر و التحديات الناجمة عن نظام دولي يتسم بعدم اليقين فى المديات القريبة و البعيدة.[٥] و بناء على ذلك, تجزم الواقعية الهيكلية بأن ضرورة ضمان أمن الدولة يمثل جوهر نواياها الخارجية.[٦] أي إن الدولة تعتمد سياسات خارجية توسعية[٧] عندما يتطلب ضمان أمنها فعل ذلك.[٨] و من هذا المنطلق، فإن أي تحول فى النظام الدولى (المتغير المستقل) سيخلق تحولا فى السياسة الخارجية للدول (المتغير التابع).

المطلب الثانى: تأثير العوامل الداخلية

بينما تتفق النظرية الواقعية الكلاسيكية مع الواقعية الهيكلية بأن الدوافع النظامية (أى الدوافع التى تنبثق من النظام الدولى) لها تأثيرات كبيرة على السياسات الخارجية التى تتبعها الدول، تؤكد النظرية على خطورة عدم الأخذ بنظر الإعتبار العوامل الداخلية و دورها فى صياغة الإستراتيجيات الخارجية. و وفقا لهذا النوع من النظرية تلعب العوامل الداخلية، و من أهمها القوة النسبية للدولة

---

[4] Jack Donnely, Realism, in Scott Burchill, Linklater Andrew, Devetak Richard, , Jack Donnelly, Paterson Matthew, Christian Reus-Smit, Jacqui True, Theories of International Relations (3d edn) , (New York: Palgrave Macmillan, 2005) pp. 34-35.

[5] Jeffrey W. Taliaferro, Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited, 'International Security', Vol. 25, No. 3, (2000-2001), pp. 128-130.

[6] William C. Wolforth, "Realism and Foreign Policy", in Smith et al, (eds), 'Foreign Policy: Theories, Actors, and Cases', (UK: Oxford University Press, 2012), pp. 43-47.

[٧] التوسع الخارجى فى هذا السياق لا يتضمن الضم والإستيلاء التقليدى على الأراضى الخارجية فحسب و إنما يمكن للتوسع أن يعني تبنى سياسة خارجية فعالة و التى من الممكن أن تتراوح ما بين تركيز الإهتمام على الأحداث الخارجية و تقوية سلطة و نفوذ الدولة على الصعيدين الإقليمي و الدولي الى المشاركة الفعالة فى دبلوماسية القوى العظمى:

Rose, Op.Cit, pp.151-152.

[8] Josef M. Parent & Sebastian Rosato, 'Balancing in Neorealism',International Security, Vo. 40, No. 2, 2015, pp. 57-59.

(State's Relative Power)، دورا مهما فى صياغة الإستراتيجيات الخارجية للدول. و بدلا من الإفتراض بأن ضمان امن الدولة يأتى نتيجة لنواياها الخارجية فقط, تفترض الواقعية الكلاسيكية الجديدة بأن القدرات النسبية للدولة تشكل نواياها الخارجية.[٩]

و من هذه المنطلق, فان الدولة ستتحرك لتوسيع مصالحها الخارجية عندما يكون بوسعها القيام بذالك. ويؤكد فريد زكريا (Fareed Zakaria)، و هو من احد أبرز منظرى الواقعية الكلاسيكية الجديدة، بأنه مع صعود قدراتها النسبية، تميل الدولة الى محاولة تعظيم نفوذها الخارجى و بسط سيطرتها على بيئتها الخارجية.[١٠] فالقوة، كما يعرفها زكريا، هى القدرات التى توظفها الدول كوسيلة لتحقيق غايات أساسية و منها كسب النفوذ على المستوي الخارجى و التأثير فى الاخر.[١١] و بعبارة اخرى، فأن السياسة الخارجية تتأثر بتقلبات القدرات النسبية للدولة.

و تقر الواقعية الكلاسيكية الجديدة بأهمية و تأثير الظغوط و الفرص النظامية فى صياغة الإستراتيجيات الخارجية ولكن تشير النظرية أيضا الى أن هذه التأثيرات لن تكون مباشرة و إنما يتم ترجمتها من خلال عامل القوة النسبية للدولة والتى تصفها النظرية بالمتغير المتداخل (Intervening variable).[١٢] و ترى الواقعية الكلاسيكية الجديدة إمكانية مقايسة المتغير المتداخل على غرار عدة عوامل مادية و فكرية (Material and Ideational factors) و من أهمها نسبة التماسك السياسى الداخلى للدولة، و هوية و تصورات صناع السياسة الخارجية، و كذلك نسبة الثراء الإقتصادى.[١٣]

و فيما يتعلق بتماسك النظام, يرى راندال شفيلر (Randall Schweller) بأن وجود الإنقسامات الداخلية و التحديات السياسية لنظام الحكم، و خاصة من قبل القوى السياسية المتنافسة المسلحة و الغير مسلحة، ستعرقل فى النهاية الإستجابة الفعالة للضغوط و الفرص الخارجية من قبل الدولة.[١٤] أما بالنسبة لدور عامل هوية النخب الحاكمة و تصوراتهم، تؤكد الواقعية الكلاسيكية الجديدة بأن خيارات

---

[9] Ibid, p.4.
[10] Zakaria,Op.Cit, p.3.
[11] Ibid, p. 19
[12] Rose, Op.Cit, p. 157.
[13] William C. Wohlforth, The Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War, (Princeton: Princeton University Press, 1993), p.81-85.
[14] Schweller,Op. Cit, pp. 229-230.

السياسة الخارجية يتم الأقرار بها من قبل النخب الحاكمة و القادة السياسيين الفعلين و بناء على ذلك فإن هوية النخب الحاكمة و تصورات القادة السياسين للقوة النسبية هى التي تهم وليست الكميات النسبية للموارد المادية أو القدرات الموجودة.[١٥] أما فيما يتعلق بالثراء الاقتصادى، فتشير الواقعية الكلاسيكية الجديدة الى صلة واضحة بين الصعود و الهبوط الإقتصادى للدولة و بين صعودها و إنهيارها كقوة إقليمية أو دولية ذو تاثيرات كبيرة. و طبقا للنظرية، فإن الدول ذات القدرات الإقتصادية القوية يكون لها نفوذ عالمى متزايد.[١٦]

و تؤكد النظرية بأنه كلما نمت قوة الدولة, و من ثم عظمت قدراتها, كلما زادت من إنتهاجها للنزعة التوسعية على الصعيد الخارجى.[١٧] و بالعكس، أن الإنخفاض في قوة دولة ما سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى إنكماش مماثل في طموحات ونطاق نشاطات السياسة الخارجية لتلك الدولة.[١٨]

و كما تم توضيحه فى **المخطط رقم (١)**, يمكن الوصول الى إطار نظرى لتحليل الإستمرارية و التغيير فى السياسة الخارجية للدول بالإعتماد على أفكار و الفرضيات للواقعية الكلاسيكية الجديدة. فالإطار النظرى يأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الخارجية و الداخلية و ـتأثيراتها على طبيعة السياسة الخارجية المتبعة من قبل الدولة.

[15] Zakaria,Op.Cit, p.12.
[16] Ibid, p. 18
[17] Ibid, p. 19
[18] Ibid, p. 21

مخطط رقم (١): العوامل المؤثرة فى طبيعة السياسة الخارجية المتبعة من قبل الدولة[19]

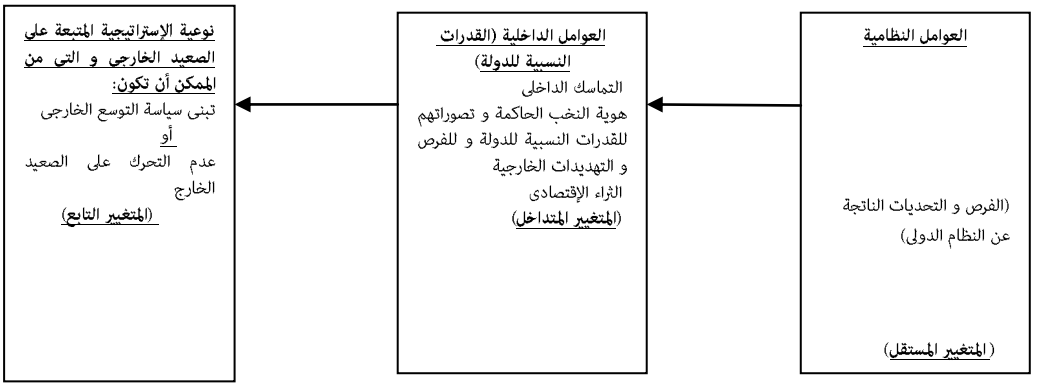

المبحث الثانى:

سيناريوهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط بعد الإتفاق النووى

يعتبر الإتفاق النووى أحد أهم الأحداث السياسية فى الشرق الأوسط لعام ٢٠١٥، و لكن يمكن لتداعيات الإتفاق و تأثيراته على السياسة الخارجية الإيرانية و بالتالي على أمن و إستقرار المنطقة أن تستمر و تتجلى حتى العقد المقبل. فنص الإتفاق قد تحدد ب(خمسة عشر سنة) لتطبيقه بصورة كاملة، وصولا الى رفع العقوبات الدولية عن ايران خلال السنوات المقبلة بصورة تدريجية.[٢٠] فكيف يمكن أن تتأثر السياسة الخارجية الإيرانية و عدم الإستقرار فى الشرق الأوسط بتبعات و تداعيات الإتفاق خلال السنوات المقبلة؟ بالإعتماد على الأفكار و الإفتراضات النظرية التى تم مناقشتها فى المبحث السابق، سيتم تحليل كيفية تعامل القوى المكونة للنظام الإيرانى مع تبعات و تداعيات الإتفاق النووى و خاصة عند صياغتهم لإستراتيجية ايران تجاه الشرق الأوسط من خلال طرح و مناقشة سيناريوهات السياسة الخارجية الإيرانية فى مرحلة ما بعد الإتفاق النووى.

[19] Taliaferro et al, (2009), Op.Cit, pp. 1-25.

[20] US Department of State, ' Joint Comprehensive Plan of Action', (14/07/2015), available at: http://www.state.gov/e/eb/tfs/spi/iran/jcpoa/

المطلب الاول: سيناريو التغيير فى السياسة الخارجية الإيرانية

طبقا لهذا السيناريو، سيؤدى الإتفاق النووى الى خلق تغيرات جذرية فى السياسة الداخلية الإيرانية والذى بدوره سيفرض تحولات أساسية فى سلوكيات طهران الخارجية و لاسيما فى إستراتيجيها تجاه الشرق الأوسط. فمنذ قيام الثورة الإسلامية فى ايران ١٩٧٨، إستطاع فصيل سياسى متشدد داخل نظام الجمهورية الإسلامية من بسط سيطرته على مؤسسات الدولة و مواردها الإقتصادية و بالتالي أصبح هذا الفصيل و افكاره الآيدولوجية و السياسية مصدرا رئيسيا لسياسة إيران الخارجية و أهدافها و طموحاتها فى الشرق الأوسط. فهذا المكون من النخبة الحاكمة من المحتمل أن يضعف سياسيا و إقتصاديا خلال السنوات المقبلة ما بعد الإتفاق النووى بحيث سيقل دوره فى صياغة إستراتيجية ايران الإقليمية. و بالتالي، ستحل قوى سياسية معتدلة محل تلك المتشددة و ستعكس إستراتيجية ايران الإقليمية فى المستقبل إعتدال و مرونة القوة الجديدة و المسيطرة فيها.

و يمكن تصنيف القوى السياسية الإيرانية الى ثلاث فصائل أساسية والتى تتضمن كلا من اليمين المحافظ و المتشدد، المحافظ المعتدل أو البراغماتيون، و كذلك اليسار الإصلاحي. كما يتضح من **جدول رقم (1)**، و تختلف هذه الفصائل الإيرانية حول عدة قضايا هامة تتعلق بالمصادر الرئيسية لشرعية السطة السياسية، و بكيفية إدارة الدولة، و كذلك بطبيعة علاقاتها الخارجية و خاصة العلاقة مع دول الجوار و كذلك مع الغرب. فقد شكل الصراع بين هذه الفصائل الخارطة السياسية الإيرانية فى ضل نظام حكم يتكون من مزيج من السيادة الشعبية و السلطة الدينية.[٢١]

و طوال حكم النظام الإسلامي فى ايران، إستطاع المحافظون التقليديون و المتشددون فرض هيمنتهم على الهيئات الدينية و الغير المنتخبة (مكتب المرشد الاعلى، ومجلس صيانة الدستور، و مجلس الخبراء) و كذلك على المفاصل الرئيسية و الأجهزة الإقتصادية و الأمنية و الإعلامية للبلد. و يقع القضاء الإيراني تحت سيطرة المرشد الأعلى، فى حين كانت و لاتزال قوات الحرس الثوري، و هو من أقوى المؤسسات الأمنية فى ايران، حليفا رئيسيا للمرشد الاعلى[٢٢] و المحافظين التقليديين و المتشددين فى نظام

[21] Hoeesin S. Seifzadeh, 'The Landscape of Factional Politics in Iran and its Future in Iran', The Middle East Journal, Vol. 57, No.1,(2003), p.58.

[٢٢] ويستمد المرشد الأعلى سلطته داخليا من مبدأ (ولاية الفقيه) والمعتمد من قبل الدستور الايراني والذي يمنح في المادة ١١٠ منه صلاحيات وسلطات واسعة النطاق للمرشد، ومن اهم هذه الصلاحيات: (١) وضع السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، (٢) قيادة القوات المسلحة،

الحكم الحالى.[٢٣] ولكن هيمنة المحافظين التقليديين على أجهزة الدولة المدنية (رئاسة الحكومة و البرلمان) لم تكن بصورة مستمرة. فقد إستطاع الإصلاحيون من الوصول الى البرلمان و رئاسة الحكومة عن طريق الإنتخابات الشعبية و حاولوا تنفيذ أجندتهم الخاصة بهم (الخارجية و الداخلية) من خلال هذه الأجهزة الرسمية. فعلى سبيل المثال، إستطاعت الحركة الإصلاحية بقيادة (محمد خاتمى) من السيطرة على البرلمان و رئاسة الحكومة الإيرانية للفترة من ١٩٩٦ الى ٢٠٠٥.[٢٤]

(٣) اعلان الحرب والسلام وتعبئة القوات المسلحة، (٤) اصدار التعيينات والفصل من الخدمة وقبول استقالة المناصب التالية: ا-فقهاء مجلس صيانة الدستور، ب - اعلى منصب في السلطة القضائية، ج - قادة وسائل الاعلام في الجمهورية الاسلامية، د - رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة، هـ - القائد العام لقوات الحرس الثوري، و - القيادات العليا لقوات الامن والقوات المسلحة:
Article 110 of the constitution of the Islamic Republic of Iran, available at: http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/en/ir/ir001en.pdf

[23] Ghessiari & Nasir,Op.Cit, pp. 94-98.

[24] Ali Abootalebi, 'The Struggle for Democracy in the Islamic Republic of Iran', Middle East review of International Affairs, Vol.4, No.3, (2000), pp. 49-51.

جدول رقم (١): الفصائل الرئيسية المكونة للنظام الحكم فى ايران و أجنداتهم و تطلعاتهم السياسية الداخلية و الخارجية [٢٥]

الفصيل السياسى	مراكز القوة و القاعدة الشعبية المساندة للفصيل	المواقف و النوايا و التطلعات السياسية الداخلية و الخارجية
اليمين التقليدى (المحافظون التقليديون و المتشددون)	• مراكز القوة: مكتب المرشد الأعلى، مجلس اصلاح الدستور، مجلس الخبراء، القضاء، و القوى الأمنية المتعددة. • القاعدة الشعبية: التجار و الطبقة الثرية و كذلك الطبقة الدينية المحافظة	• السياسة الداخلية: الحفاظ على بقاء و هيمنة نظام الجمهورية الإسلامية و قيمه الآيدولوجية و الدينية و السياسية فى الداخل الإيرانى مما يقوى هيمنتهم و شرعيتهم الداخلية. • السياسة الخارجية: الإستمرار فى نهج المواجهة الخارجية و العمل على بقاء الصراع الآيدولوجى (السنى -الشيعى) على المستوى الإقليمى مما يعزز من مكانة النظام فى الداخل و الخارج، الإستمرار فى معاداة أسرائيل و القوى الغربية (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) فى المنطقة, الحيلولة دون اندماج اقتصاد ايران بالإقتصاد العالمى، و العمل على تكريس هيمنة ايران الإقليمية.
المحافظون البراغماتيون	• مراكز القوة: رئاسة الحكومة و وزارة الخارجية، و أغلبية البرلمان الإيرانى. • القاعدة الشعبية: موظفى الحكومة و اغلبية الطبقة المتوسطة.	• السياسة الداخلية: قيادة سياسية أكثر تكنوقراطية، دعم الإصلاحات الإقتصادية الموجهة نحو اقتصاد السوق، بما في ذلك الإستثمار الأجنبي، و التسامح مع وجود درجة من التنوع العرقي والثقافي و تأييد درجة من الإنفتاح السياسى الداخلى. • السياسة الخارجية: بناء السياسة الخارجية وفق مبدأ المصلحة الوطنية الإيرانية و ليست الآيدولوجيا الدينية-الشيعية، دعم عملية اندماج ايران في الإقتصاد العالمي، تبنى سياسة خارجية أكثر اعتدالا تجاه الغرب و دول المنطقة، و تطبيع العلاقات مع دول الخليج و خاصة السعودية.

[25] Ali Ghessiari & Vali Nasir, ' Iran's Democracy Debate', Middle East Policy, Vo. XI, No. 2,(2004), pp. 94-98, M. Mahtab Alam Rizvi, ' Moderates Strike Back in Iran: Imperatives for International Community', Strategic Analysis, Vol. 40, No. 44, (2016), pp. 239-243,

اليساريون (الإصلاحيون)	• مراكز القوة: فقدوا السيطرة على مراكز القوة منذ عام ٢٠٠٥ و تم منعهم من التنافس على المناصب السياسية الهامة بعد المظاهرات التى تلت انتخابات عام ٢٠٠٩، ولكن دخل الإصلاحيون فى تحالف غير معلن رسميا مع القوى البراغماتية التى تسيطر على رئاسة الوزراء و البرلمان. • القاعدة الشعبية: أغلبية الشباب و الطبقة المثقفة, و الأقليات الأثنية و الدينية.	• السياسة الداخلية: العمل من أجل إصلاح نظام الجمهورية الإسلامية و حكم رجال الدين فى ايران عن طريق تقوية و تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدنى, ترسيخ شرعية المؤسسات المدنية-السياسية بدلا من شرعية المؤسسات الدينية، و تبنى السياسات الإقتصادية الليبرالية. • السياسة الخارجية: الحد من دور الآيدولوجيا الدينية-الشيعية فى صياغة إستراتيجية ايران الخارجية و الإبتعاد عن نهج المواجهة الخارجية, انهاء التوترات الإقليمية و تطبيع العلاقات مع دول الجوار، ربط اقتصاد ايران بالاقتصاد العالمى و العمل لتحقيق المصالح الوطنية الايرانية، و تبنى نهج الحوار فى التعامل مع القوى الغربية و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

و يعد الرئيس الحالى لإيران حسن روحانى من الجمهوريين البراغماتيين و الذى وصل الى الحكم فى أواخر٢٠١٣ عن طريق إنتخابات شعبية و التى خسر فيها مرشحوا المحافظون التقليديون. و قامت القوى الإصلاحية و البرغماتية الاخرى، و من بينهم على أكبر هاشمي رفسنجاني (و هو من مؤسسى نظام الجمهورية الإسلامية و كان رئيسا للحكومة الإيرانية من ١٩٨٩ الى ١٩٩٦)، بدعم روحانى خلال الإنتخابات الأخيرة بهدف الحد من هيمنة التقليديين و إعادة التوازن للحياة السياسية داخل ايران. و خلال حملته الإنتخابية، وعد روحانى الإيرانيين بحل الأزمة النووية مع الغرب و إنهاء العقوبات المفروضة دوليا على الجمهورية الإسلامية، و بالتالى وعد الرئيس الحالى مواطنيه بتحسين الأوضاع الإقتصادية للبلد. إضافة الى ذلك, تعهد بوضع حد لتدخلات الدولة فى حياة الإيرانيين و بتوسيع مجال للحريات السياسية الفردية و الجماعية و كذلك بتقوية الاسس الديمقراطية فى ايران. الى جانب ذلك، يدعى البراغماتيون بقيادة روحانى بأنهم يهدفون الى تبنى سياسة خارجية أكثر إعتدالا و مرونة تجاه الشرق الأوسط.[٢٦] و يؤكد مشهد التغيير على أن نجاح الفصيل المعتدل فى الإخلال بالتوازن السياسى الداخلى لصالحه سيفسح المجال بإتباع إستراتيجية خارجية معتدلة و مرنة على الصعيد الخارجى.

[26] Suzanne Maloney, ' Why Rouhani Won and Why Khamenei Let Him', Foreign Affairs, (2013), available at: https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2013-06-16/why-rouhani-won-and-why-khamenei-let-him

و هنالك دلائل على أن القوى المعتدلة فى ايران اتجهت بالفعل نحو تقوية أوضاعها الداخلية خلال السنة الماضية بعد إبرام الإتفاق النووى و ذلك عن طريق محاولة ترجمة نجاح فى حل الأزمة النووية مع الغرب الى مكاسب سياسية على المستوى الداخلى. وقد لعب البراغماتيون بقيادة روحانى و كذلك محمد جواد ظريف، وزير الخارجى الإيرانى الحالى, دورا أساسيا فى الوصول الى الإتفاق النووى مع القوى الدولية الذى وعدوا به المواطنين الإيرانين و الخطوة التالية، كما يعلم البراغماتيون، هى محاولة كسب النفوذ الداخلى و خاصة فى الدوائر السياسية التى تعطي للفصيل المعتدل المجال لتبني إستراتيجية مختلفة تجاه الشرق الأوسط. و من اهم هذه الدوائر هو البرلمان الإيرانى و مجلس الخبراء الذى تقوم بأختيار المرشد الأعلى القادم.[٢٧]

وقد مثلت الإنتخابات المزدوجة لمجلس الخبراء و البرلمان الإيرانى فى ٢٠١٦\٠٢\٢٦ إختبارا رئيسيا لروحانى و حلفائه بحيث ظل المحافظون التقليديون و المتشددون قلقون من إحتمال تمكن روحاني و حلفائه من إستثمار الإتفاق النووى بهدف الحصول على المزيد من القوة السياسية الداخلية. و برغم من قيام الفصيل التقليدى و المتشدد بتوظيف وسائل سياسية و أمنية عدة من أجل إحباط محاولة التحالف البراغماتى-الإصلاحى من كسب الإنتخابات الثنائية،[٢٨] فقد إستطاع روحانى و حلفائة إنهاء هيمنة الفصيل المتشدد فى كلا المجليسن. كما يتبين من جدول (رقم 2)، إذ فقد المتشددون هيمنتهم الشبه كاملة على البرلمان الإيرانى والتى كان تحت سيطرتهم منذ عام ٢٠٠٤.

فمن أصل ٢٩٠ مقعدا، إستطاعت الكتلة الإنتخابية الداعمة لروحانى والتى تتكون من قائمة الأمل (والتى يقودها روحانى نفسه)، و الإصلاحيين و كذالك البراغماتيين من الحصول على 121 مقعدا برلمانيا، بينما أمن المتشددون 83 مقعدا فقط، فى حين حصل ما يعرف "بالمستقلين" على 81 مقعد.[٢٩] برغم من إن التحالف البراغماتى- الإصلاحى فشل فى تأمين أغلبية ساحقة فى البرلمان الإيرانى، إلا إن الكسب الحالى من المحتمل أن يعطى الفرصة لروحانى للمحاولة بالقيام بإصلاحات داخلية و كذلك تغيرات فى السياسة الخارجية الإيرانية. إضافة الى ذالك، حصل مرشحين مساندين لروحانى على ٥٩ مقعدا من أصل ٨٨ من مقاعد مجلس الخبراء،[٣٠] مما يعطى لرئيس الحالى نفوذا أكبرا فى إختيار المرشد الأعلى التالى فى ايران.

---

[27] Mahan Abedin, 'Domestic Determinants of Iran's Foreign Policy: Challenges to the Consensus', Strategic Analysis, Vo.35, No.4, (2011), pp. 618-624.
[28] Rizvi, Op.Cit, p. 240-246.
[29] Ibid.
[30] Ibid.

و من الممكن لهذا الإنتصار السياسى الداخلى أن يمنح الفرصة لروحانى و حلفائه المعتدلين مساحة أكبر للتأثيرفى الشئوون السياسة الخارجية. ففى ظل الظروف الحالية، تتمتع المراكز الدينية و المؤسسات الأمنية الواقعة تحت سلطة المحافظين التقليديين و المتشديدين (و منها مؤسسة المرشد الأعلى و الحرس الثورى) بلعب دور أساسى فى صياغة و تنفيذ الإستراتيجية الخارجية الإيرانية بينما تلعب المؤسسات المدنية (و منها مؤسسة الرئاسة و وزارة الخارجية و البرلمان الإيرانى) دورا ثانويا فى رسم و تنفيذ سياسة ايران تجاه الشرق الأوسط.[٣١] و يهدف المعتدلون الى إضعاف الفصيل المتشدد داخليا و إعادة سلطة صنع و تنفيذ القرار الخارجى الى المؤسسات المدنية من ناحية و ضمان الحصول على نفوذ أكبر من خلال المرشد الأعلى القادم و سياساته الداخلية و الخارجية من ناحية اخرى.[٣٢]

جدول رقم (٢): **نتائج الأنتخابات الثنائية للبرلمان و مجلس الخبراء فى ايران (٢٠١٦)**

الفصيل السياسى	عدد المقاعد فى البرلمان الأيرانى من اصل (٢٩٠) مقعدا	عدد المقاعد فى مجلس الخبراء من اصل (٨٨) مقعدا
المحافظون التقليديون و المتشددون	٨٣	٢٩
التحالف البراغماتى-الاصلاحى	١٢١	٥٩
النواب "المستقلين"	٨١	---

بناء على ذلك, يمكن أن نستخلص طبيعة إستراتيجية ايران فى الشرق الأوسط بعد الإتفاق النووى وفقا لسيناريو التغير فى النقاط الرئيسية التالية:

[31] Abedin, Op.Cit, p.626
[32] Ibid, p.627

أولا: إعطاء الأولوية لبناء الإقتصاد الإيرانى بدلا من التوسع الخارجى

تستند هذه الفكرة على أفكار و تصورات المعتدلين و البراغماتيين فى النظام الإيرانى و التى تؤكد على ضرورة اعادة بناء البنية التحتية للبلد و تقوية الإقتصاد و تحسين الإوضاع المادية للمواطنين الأيرانين بدلا من التوسع و الهيمنة على المستوى الخارجى.[٣٣] فالتطورات السياسية على المستويات الداخلية و الخارجية منذ بدء الثورة الإسلامية لم تكن فى مصلحة التنمية الإقتصادية فى ايران حيث دمرت الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) جزءا كبيرا من البنية التحتية لإيران و خاصة قطاع الصناعة البتروكيمياوية و الغاز و النفط و التى شكلت و مازالت تشكل عنصرا رئيسيا من عناصر الإقتصاد الأيرانى.[٣٤] إضافة الى ذلك, عانى الإقتصاد و التجارة الإيرانية بصورة شديدة من العقوبات الدولية المفروضة على ايران بسبب تدهور العلاقات الإيرانية- الإمريكية و كذالك بسبب سلوكيات ايران الإقليمية.[٣٥]

و من أجل تحسين الأوضاع المادية للايرانين و النهوض بالإقتصاد الإيرانى، فقد يلجاء النخبة المعتدلة والصاعدة سياسيا فى ايران الى التمسك بشعار "ايران اولا" من أجل إستخدام الموارد المالية المتاحة لطهران بسبب الإتفاق النووى و رفع العقوبات الدولية لتقوية اقتصاد البلد بدلا من تمويل سياسات ايران الشرق الأوسطية والتى ركزت فى العقود الماضية على تكريس هيمنة طهران الإقليمية. و قد تكلفت طهران من أجل الحفاظ على نظام الحكم البعثى فى سوريا مليارات الدولارات حتى الآن وفقا للتقارير دولية، بينما خصصت الجمهورية الإسلامية موارد مالية كبيرة من أجل مساعدة الحكومة العراقية التى يقودها أحزاب شيعية فى جهودها ضد تحديات تنظيم الدولة الإسلامية فى العراق و الشام (داعش). إضافة الى ذلك، ظلت طهران بمثابة المصدر المالى و العسكرى الرئيسى لحزب الله فى لبنان و كذلك لجماعة الحوثيين فى اليمن.[٣٦] و و فقا للتقارير، فإن ايران تنفق مما يقارب من(١٠مليار

---

[33] Keith Crane, Rollie Lal, Jeffrey Martin, '*Iran's Political, Demographic, and Economic* Vulnerabilities', RAND, 2009, pp. 19-23, available at: http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2008/RAND_MG693.pdf

[34] Efriam Karsh, 'The Iran-Iraq war: 1980-1988', (UK: Osprey publishing, 2002), p. 108-109.

[35] Crane et al, Op.Cit, pp. 67-69.

[36] Michael Eisenstadt, Simon Henderson, Michael Knights, Matthew Levitt, and Andrew J. Tabler, ' The Regional Impact of Additional Iranian Money ', Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch N. 2456, (2015), available at:

دولار) كل سنة من أجل دعم إستراتيجيتها فى سوريا و عراق و لبنان.[٣٧] و يرى الكثير من الإيرانين، و من بينهم التحالف البراغماتى-الاصلاحى،[٣٨] بأن تمويل الإستراتيجية الإقليمية الحالية لطهران مثل عبئا ثقيلا على عاتق ايران و المواطنين الإيرانين و لذلك يجب إستغلال الفرص المتاحة لطهران بعد الإتفاق النووى من أجل إصلاح إقتصاد البلد الذى يعانى عدد كبير من مواطنيه من مستويات مرتفعة من البطالة.[٣٩] و فى هذا المجال، تشير عدة مؤشرات الى أن حكومة روحاني عملت من أجل تقوية الإقتصاد الإيرانى مثل:

١- يشير تقرير حديث لصندوق النقد الدولى (International Monitory Fund) الى إن الحكومة الإيرانية قد اتخذت بالفعل تدابير هامة خلال الأشهر الست الاولى من سنة ٢٠١٦ لضمان إستقرار الإقتصادى فى ايران بصورة كلية، مما ادى الى انخفاض ملحوظ في معدلات التضخم و البطالة فى البلد.[٤٠]

٢- أدت السياسات الإقتصادية لروحانى الى إستقرار نسبى فى الإقتصاد الإيرانى و نجحت الحكومة الحالية فى زيادة صادرات النفط الإيرانية بأكثر من مليون برميل يوميا و كذلك الى إستعادة ما يقارب من (١٠٠) مليون دولار أمريكى من الأصول المجمدة لإيران فى الخارج.[٤١]

---

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-regional-impact-of-additional-iranian-moneyy

[37] Patrick Clawson, ' How Iran's Gain from A Nuclear Deal Might Affect its Foreign Policy', Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch N. 2452, (2015), available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-irans-economic-gain-from-a-nuclear-deal-might-affect-its-foreign-policy

[38] Sarah Birke, 'The Middle East after the Iran Nuclear Deal', Council on Foreign Relations (2015), available at: http://www.cfr.org/middle-east-and-north-africa/middle-east-after-iran-nuclear-deal/p36963

[39] Syrian Economic Forum, '*Implication of the Syrian War for the Iranian Economy*', (2015), p.3, available at: http://www.syrianef.org/En/wp-content/uploads/2015/05/english.pdf

[40] International Monitory Fund, 'Iran- Achieving its Potential in the Global Economy', Reports, (17/05/2016), available at: https://www.imf.org/external/np/speeches/2016/051716.htm

[41] Farzan Sabet, 'The Rouhani Presidency at Three', Carnegie Endowment for International Peace, (18/08/2016), available at: http://carnegieendowment.org/sada/64356

٣- تحسنت الإدارة الإقتصادية فى ظل حكومة روحانى. فعلى سبيل المثال، تم اعادة فتح منظمة الإدارة و التخطيط (Management and Planning Organization) و المسؤلة عن اعداد ميزانية الدولة و صياغة جدول أعمال التنمية فى البلد بصورة شفافة نسبيا. بعد ان كان الرئيس الإيرانى السابق محمود أحمدى نجاة قد حل هذه المنظمة فى عام ٢٠٠٧ فى محاولة منه لوضع الميزانية تحت سيطرته المباشرة، و من المتوقع أن يجلب إعادة العمل بالمؤسسة إستقرارا إقتصاديا أكبر لإيران و شفافية أكثر لميزانيتها.[٤٢]

٤- و قد أدت سياسات روحانى تجاه الإقتصاد الإيرانى للأنتقال من النمو السلبى الى النمو المتوسط و الإيجابى فى الناتج الإجمالى المحلى (Growth Domestic Product-GDP) فى ٢٠١٦. (نمو الناتج الإجمالى لسنة ٢٠١٦ فى ايران هو ٤.٢%، بينما كان هذا النمو ٣% فى ٢٠١٤، و من المتوقع أن ترتفع نسبة النمو الإقتصادى فى ايران الى ٤.٦% فى ٢٠١٧).[٤٣] إضافة الى ذلك، تم تخفيض مشكلة التضخم من نسبة ٣٤.٧ فى سنة ٢٠١٤ الى نسبة ١١.٥ فى ٢٠١٦.[٤٤]

و بالرغم من هذه النتائج الإيجابية، فأن انخفاض سعر النفط على المستوى العالمى الى أقل من ٥٠$ دولارا فى الأونة الأخيرة أثر بصورة سلبية على الأوضاع الإقتصادية لايران علما بأن العائدات النفطية تشكل الجزء الرئيسى- (٨٠%) من ميزانية الحكومة الإيرانية.[٤٥] و من المرجح أن يعرقل انخفاض سعر النفط محاولات روحانى من أجل النهوض بالإقتصاد الأيرانى و بالتالى الحصول على التأييد الشعبى و السلطة الداخلية التى تمكن الرئيس الحالى و حلفائه من احداث تغيرات أساسية في إستراتيجية أيران الشرق الأوسطية. و يشير إستطلاع للرأي، قام به مركز الدراسات الدولية و الأمنية

[42] International Monitory Fund, 'Islamic Republic of Iran', IMF Country Report No. 15/349, (December 2015), available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15349.pdf

[43] The World Bank, '*Iran's Economic Outlook*, Spring 2016', (2016), available: http://www.worldbank.org/en/country/iran/publication/economic-outlook-spring-2016

[44] Sabet, Op.Cit,.

[45] Anthony H. Cordesman, 'New Estimates of Iran's Petroleum Exports and Income after the Nuclear Implementation Day and Reductions in Sanctions', Center for Strategic & International Studies, (26/01/2016), available at: https://www.csis.org/analysis/new-estimates-iran%E2%80%99s-petroleum-exports-and-income-after-nuclear-implementation-day-and-0

التابع لجامعة ماريلاند الأمريكية و الذى أجري في حزيران/يونيو ٢٠١٦، الى أن (٧٤%) من الإيرانيين يعتقدون بأن الظروف المعيشية فى أيران لم تتحسن نتيجة لتوقيع الإتفاق النووي، ويعتقد(٥٩%) من الإيرانيين أن الوضع الاقتصادي العام إما "سيئ جداً" وإما "سيئ إلى حد ما".[٤٦] وقد إستخدم المتشددون البطء فى التنمية الإقتصادية و تحسين أوضاع الشعب ذريعة للهجوم على برامج المعتدلين و الإصلاحيين السياسية و الإقتصادية.[٤٧]

ثانيا: المحاولة لإنهاء الصراعات الإقليمية بالطرق الدبلوماسية

عند مجيئه الى السلطة فى أواخر ٢٠١٣، دعا الرئيس روحانى الى تبنى مقاربة بناءة (Constructive approach) فى السلوك الخارجى الإيرانى و قام بدعوة القوى الإقليمية و الدولية للتخلى عن اللعبة الصفرية فى التعامل مع الأزمات و الصراعات الدولية.[٤٨] ويرى البعض بأن هذا النهج الجديد لحكومة روحانى ساهم فى حل الأزمة النووية الإيرانية مع الغرب و بالتالى فقد يساعد هذا نهج فى إنهاء الصراعات الإقليمية الدامية فى سوريا و العراق و اليمن.[٤٩] و كما تمت الإشارة اليه سابقا, فأن النخبة السياسية المعتدلة فى طهران لا ترى جدوى فى تمويل الحروب الإقليمية و تدعو الى التركيز على البناء الداخلى و بالتالى تفرض هذه الإستراتيجية الجديدة على طهران العمل على انهاء تورطها فى سوريا و العراق و اليمن و لبنان بأقل تكلفة و ذلك عن طريق إيجاد حلول دبلوماسية لهذه الأزمات و الصراعات الشرق الأوسطية.

---

[46] University of Maryland, 'Iranian Public Opinion, One Year After the Nuclear Deal', Centre for International & Security Studies, (July 2016), available at: http://www.cissm.umd.edu/publications/iranian-public-opinion-one-year-after-nuclear-deal-0

[47] Sabet, Op.Cit.

[48] Muhammad Javad Zarif, 'What Does Iran Really Want?', Foreign Affairs, Vo.93, No.3, (2014), pp.40-48.

[49] Pariasa Hafez, 'Rouhani Says Iran Not a Threat, Wants Interaction with the World', Reuters, (07\05\2016), available at: http://www.reuters.com/article/us-iran-rouhani-moderation-idUSKCN0X40IO

فبالرغم من عرقلة مشاركة ايران فى المباحثات الدبلوماسية لانهاء الازمة السورية من قبل القوى الإقليمية و الدولية المعادية لإيران، ساندت الحكومة الإيرانية الجهود الرامية الى تفعيل الهدنة بين الحكومة السورية و المعارضة المسلحة هناك.[٥٠] و نظرا لنفوذها المتزايد فى سوريا، فانه من الممكن لطهران أن تمارس الضغط على نظام الحكم فى سوريا من أجل التفاوض مع القوى المعارضة فى البلاد و بالتالى فى وضع حد للحرب الداخلية التى تهدد المنطقة بأكملها. وحتى الان لاتوجد أي إشارة بأن ايران ستتخلى عن مساندة نظام الحكم فى سوريا, و لكن هناك من يرى بأنه اذا أظهرت القوى المنافسة لإيران فى سوريا حسن نواياها فى الوصول الى نهاية للحرب الداخلية السورية بصورة تخدم المصالح المستقبلية لإطراف الأزمة، و من بينهم مصالح طهران، فأنه من المرجح أن توقف ايران مساندتها المالية و العسكرية للنظام الحاكم فى سوريا.[٥١] ففى النهاية، يدرك التحالف البرغماتى-الاصلاحى فى ايران بأن مصالح بلدهم تكمن فى التركيز على بناء الإقتصاد الوطنى و هو ما يتطلب التهدئة السياسية و الأمنية فى البيئة الإقليمية لإيران.

ثالثا: المبادرة لتطبيع العلاقات مع دول الجوار و الإبتعاد عن نهج المواجهة الخارجية

تعد السعودية و إسرائيل من أهم القوى المنافسة لإيران و الأشد عداءا لسياسات و طموحات طهران فى الشرق الأوسط. و قد إشتدت المنافسة السعودية-الإيرانية فى السنوات العشر الأخيرة فى الشرق الأوسط بحيث لعبت كل من طهران و الرياض دور الأقطاب الرئيسية خلال الحرب بالنيابة (Proxy War) فى كل من سوريا، و العراق، و اليمن، و لبنان، و كذالك فى البحرين.[٥٢] و برغم المنافسة المذهبية-الجيوستراتيجية الشديدة بين البلدين، من المرجح أن تبادر الحكومة الإيرانية الحالية التى يقودها روحانى بالتهدئة الإقليمية و من ثم تطبيع علاقاتها مع السعودية خلال السنوات المقبلة.

[50] Lura Rozen, 'Iran Shifts on Syria', (15/7/2016), Al-Monitor, available at: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/06/iran-shift-syria-diplomats-press-obama-assad.html

[51] Alireza Nadir, 'The Day After the Deal With Iran: Continuity and Change in Iranian Foreign Policy', RAND, (2014), p. 3-4, available: http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE124/RAND_PE124.pdf

[52] Eisenstadt et al, Op.Cit,.

و يمثل روحانى جزء من النخبة الإيرانية الحاكمة التى تنظر الى السعودية كمنافس، ولكن ايضا بوصفها كقوة إقليمية يتوجب التعامل معها بدلا من المحاولة إضعاف و تقوظ النظام الحاكم فيها.[٥٣] و من هذا المنطلق, فمن الممكن أن يسعى روحانى الى إعادة التهدئة فى العلاقات السعودية-الإيرانية و من ثم الى المبادرة للبدء بتفاعلات تعاونية بين البلدين بصورة تخدم المصالح الأمنية و السياسية لكلا البلدين فى المنطقة. ففى أول خطاب له بعد تنصيبه كرئيس للحكومة الإيرانية، و قد تفاخر روحاني لكونه أول مسؤول إيراني قام بتوقيع إتفاقية التعاون الأمني في مجال مكافحة المخدرات مع الرياض عندما كان مستشارا للأمن القومي الإيراني من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٠.[٥٤]

ولكن سيكون من الصعب على روحانى ان يخلق تطور حقيقي فى العلاقة الإيرانية مع الدولة اليهودية فى المستقبل القريب بعد الإتفاق النووى. فقد باتت إسرائيل العدو اللدود لإيران و الدولة الوحيدة فى المنطقة التى عارضت و بشدة إبرام الإتفاق النووى مع الجمهورية الإسلامية الذى تنظر النخبة الحاكمة فى تل ابيب اليه بأعتباره خطر وجودى يهدد الكيان الإسرائيلى. و فى نفس الوقت، ضل الفريق المتشدد داخل نظام الجمهورية الإسلامية معارضا للوجود الإسرائيلى و مساندا قويا لمنظمة حزب الله اللبنانى و التى تعتبر التحدى العسكرى الجوهرى لكيان الدولة الإسرائيلية فى المنطقة. و لذلك فأن أي محاولة من قبل روحانى لتقليص من العداء الإيرانى للدولة الإسرائيلية سيواجهة معارضة داخلية شرسة. وبالرغم من ذلك، إعتمد روحاني وحكومته خطابا أكثر إعتدالا نحو إسرائيل، وسوف تستمر على الأرجح هذه اللهجة الأقل استفزازا تجاه الدولة اليهودية بعد الإتفاق النووي.[٥٥]

المطلب الثانى: سيناريو الإستمرارية فى السياسة الخارجية الإيرانية

يرى هذا السيناريو بأن خطة الاخلال بميزان القوة الداخلية لصالح التحالف البراغماتى- الاصلاحى و بالتالى محاولة احداث تغيرات فى السياسة الخارجية الإيرانية ستتم إعاقته من قبل الفصائل المحافظة و المتشددة و ذلك عن طريق إستخدام وسائل سياسية وأمنية وقضائية متعددة. و ذلك لأن القوى المحافظة و الرافضة للتغيير فى إستراتيجية ايران الإقليمية كان لها دور رئيسى فى الوصول الى الإتفاق

[53] Nadir, Op.Cit, pp.5-6
[54] Ibid, p. 6
[55] Ibid, pp. 6-7

النووى والذى يعده البعض سلوكا تكتيكيا من قبل المرشد الأعلى الإيرانى و حلفائه فى الداخل و من أجل إزالة العقبات الخارجية أمام إستراتيجية الدفاع عن مصالح إيران الاقليمية و تعزيز هيمنتها فى المنطقة.[٥٦] فالسيناريو يتفق مع الفرضية الأساسية للواقعية الكلاسيكية الجديدة والتى تجزم بأن صعود القدرات الداخلية سيؤدى بالدولة الى تبنى إستراتيجية توسعية و أكثر فعالية على الصعيد الخارجى.

و لقد كانت القوى المحافضة و لاتزال صاحبة السلطة شبه الكاملة فى تحديد و صياغة و تنفيذ إستراتيجية ايران فى الشرق الأوسط، و لاسيما سياستها فى العراق و سوريا و لبنان و اليمن. فالقوى المحافظة تسيطر على إقتصاد إيران و من غير المرجح أن يسمح الفصيل المحافظ و المسيطر لروحانى و حلفائه بتغيير التوازن السياسى الداخلى لصالحهم. فقد حدث هذا سابقا مع محمد خاتمي (الرئيس الإيرانى الإصلاحى من ١٩٩٦ الى ٢٠٠٥) عندما حاول الإصلاح والتغيير فى السياسة الداخلية و الخارجية الإيرانية ليتم اعاقته بشكل فعال من قبل الفصيل السياسى المحافظ.[٥٧]

و ذلك لأن المرشد الأعلى، على خامنئي، يميل الى المتشددين و الى إستخدام أدواته الفعالة لإضعاف الرئيس، في حين أن الرئيس غير قادر على الإعتماد على قاعدة جماهيرية مناسبة لدعمه بسبب ضعف المجتمع المدني فى إيران وغياب أحزاب سياسية ديناميكية و حرة فى البلاد. و هكذا سيجد روحانى نفسه محاطا بخصومه النشطين و بأصدقاء وحلفاء معزولين و غير فاعلين سياسيا.[٥٨] و من المتوقع أن يستخدم خامنئي أربع أدوات رئيسية لإضعاف المسؤولين من التحالف البراغماتى-الأصلاحي و هي: الإذاعة والتلفزيون, القضاء، والإستخبارات، والقوات العسكرية و الإمنية الاخرى. فالرئيس والمجلس يفتقران للتأثير على هذه المؤسسات- برغم ان المناصب الحكومية الحاسمة مثل وزير الإستخبارات والشؤون الخارجية والدفاع يتم تعيينهم رسميا من قبل الرئيس، فان هذه التعيينات لا تتم فى واقع الحال الا بعد موافقة خامنئي، و عادة يدين ذوو المناصب الحكومية الحساسة للمرشد الأعلى. بالإضافة الى وجود أجهزة استخبارات (موازية) خارج الحكومة تحت إشراف خامنئي بما يساعد المرشد الى الحيلولة دون أن تصبح أي إنتخابات عاملا لتغيرات جذرية فى نظام الحكم فى ايران وكذلك فى إستراتيجية طهران الشرق أوسطية. [٥٩]

[56] Khalaji, (2015), Op.Cit, p.65.
[57] Ibid, pp. 65-66.
[58] Ibid.
[59] Ibid.

مخطط رقم (٢): سيطرة المرشد الأعلى على الهيئات المعنية بصنع إستراتيجية الأمن القومى الإيرانى [٦٠]

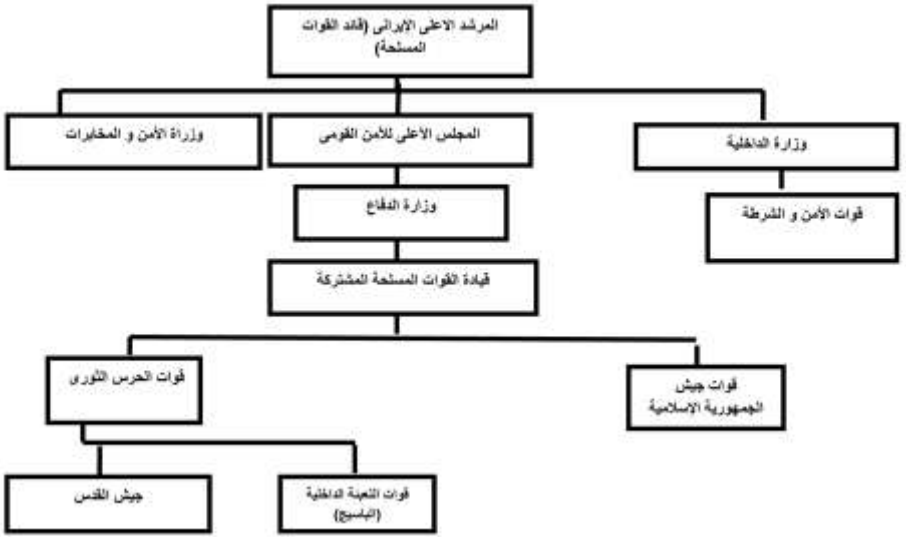

إضافة الى ان الأجهزة الحكومية الرسمية (مؤسسة الرئاسة، الوزارة الخارجية، و البرلمان) لا تتمتع بأهمية حقيقية فى صياغة و تنفيذ إستراتيجية ايران فى الشرق الأوسط و التى هى من إختصاص خامنئي و الأجهزة الأمنية و العسكرية التابعة له و من أبرزها مؤسسة الحرس الثورى و جيش القدس التى يقودها قاسم سليمانى. فهذه الأجهزة الموالية لمكتب المرشد لأعلى (كما يتبين من **المخطط رقم** 2) هى التى تقوم بتنسيق و تنفيذ خطط و سياسات إيران فى سوريا، و لبنان، والعراق، واليمن، و إذا كان للسلك الدبلوماسى الأيرانى أي دور فى تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية فى المنطقة فهو دور هامشى و لا يتخطى توجيهات المرشد الأعلى الإيرانى و رغباته.[٦١]

ولم يبد الحرس أى ولاء أو انتماء للتحالف البراغماتى- الأصلاحى و سياساتهم سابقا, و بالعكس يشارك الحرس و المؤسسات و الأجهزة الأمنية الإخرى نظرة الفصائل التقليدية و المتشددة الى سياسات و برامج الفصيل المعتدل و المتعلقة بالإنفتاح و الإنفراج السياسى و الإقتصادى على المستوى الداخلى و الخارجى كتهديد جوهرى لمصالحهم السياسية و الإقتصادية و الآيدولوجية. و لذلك فمن المنطقى أن

[60] Ibid, p.

[61] Jerrold D. Green, Frederic Wehrey, Charles Wolf, 'Understanding Iran', RAND, (2009), pp. 10-14, available at: http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2008/RAND_MG771.pdf

يـدعم الحـرس الثـورى و الأجهـزة الامنيـة الاخـرى خـامنئي و حلفائـة فى عرقلـة الأجنـدة السياسـية و الإقتصادية للتحالف البراغماتى-الاصلاحى فى ايران ما بعد الإتفاق النووى.[٦٢]

و بناء على فكرة بقاء المحـافظين التقليـديين و المتشـددين فى السـلطة و تمسـكهم بصـنع و تنفيـذ الإستراتيجية الإيرانية فى الشرق الأوسط، يمكن التحدث عن النقاط التالية كونها السمات الأساسية لطابع للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة فى السنوات المقبلة بعد الإتفاق النووى:

أولا: تعزيز المساعدات و المساندة الإيرانية لحلفاء ايران فى المنطقة

تمشيا مع فرضيات النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة و وفقا لهذا السيناريو، سيستخدم النظـام الحاكم فى ايران القدرات المادية المتوفرة له بسبب الإتفاق النووى من اجل توسيع مصالحه و نفوذه فى المنطقة و ذلك عن طريق استخدام هذه القدرات مـن اجـل تعزيـز مسـاعداته و مسـانداته الماليـة و العسكرية لوكلائه فى الشرق الإوسط و خاصة فى سوريا و العراق و لبنان و اليمن. فالفصـيل الأقـوى فى ايران يرى بان تخلى طهران عن دعمه لحلفائه ايران الإقليميين من الجماعات و الحكومات الشـيعية فى صراعاتهم سيؤدى الى إضمحلال تدريجى لدورهم و مكانتهم على الصعيد الخارجى و كذلك الى هبـوط شعبيتهم و شرعيتهم أمام الشعب الإيرانى. و بالعكس، فان استمرار الصراعات الإقليميـة بـدعم ايـرانى واضح سيعزز دور و مكانـة الفصـيل المحـافظ فى الشرق الأوسـط و سـتقوى شـعبيتهم و شرعيـتهم فى الداخل.[٦٣]

و بهـدف تعزيـز مكـانتهم الإقليميـة و اضـفاء الشرعية عـلى سـلطتهم الداخليـة, اشـاد المسـؤلون الإيرانيون فى خطاباتهم بالدور الرئيسى للحكومـة الإيرانيـة و قـوات الحـرس الثـورى و جـيش القـدس التابع له فى الوقوف الى جانب قوات الحشد الشـعبى فى العـراق و الجـيش التـابع للنظـام السـورى فى حربهم ضد تنظيم داعش و كذلك ضد القوى المعارضة السنية الاخرى (فى الحالة السورية). كما اشادت طهران بالأداء المتميز للمستشارين العسكرين الإيرانين المساندين للقوى الشيعية فى العراق و سوريا فى

[62] Frederic Wehrey, Jerrold D. Green, Brian Nichiporuk, Alireza Nader, Lydia Hansell, Rasool Nafisi, S. R. Bohandy, 'The Rise of Pasdaran: Assessing the Domestic Roles of Iran's Islamic Revolutionary Guards Corps', RAND, (2009), pp. 77-91, available at: http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2008/RAND_MG821.pdf

[63] Abedin, Op.Cit, pp. 618-824.

قلب موازين القوى لصالح حلفاء ايران فى كلا البلدين.[٦٤] و بناء على ذلك، من المتوقع ان تتصاعد المساعدات المالية و العسكرية الإيرانية للحكومة العراقية و النظام السورى و حزب اللة اللبنانى و كذلك للجماعة الحوثية فى اليمن.

ومع عشرات المليارات من الدولارات المتاحة لطهران بعد الإتفاقية النووية، فمن المرجح لإيران أن تخصص جزءا من هذه الاموال لدعم صناعة الأسلحة المحلية حيث يمكن لصناعة الأسلحة الايرانية المتطورة على نحو متزايد أن توفر وكلاء وحلفاء للجمهورية الإسلامية في المنطقة بالذخيرة والأسلحة الصغيرة و الخفيفة، والمركبات التكتيكية. فقد نجحت ايران فى السابق بنقل الأسلحة إلى وكلائها وحلفائها الإقليميين لسنوات عدة على الرغم من أنه كان محظورا عليها القيام بذلك بسبب قرار مجلس الأمن ١٧٠١(الصادر فى ٢٠٠٦) و الذي يحظر نقل الأسلحة إلى حزب الله، و كذالك من خلال قراري مجلس الأمن ١٧٤٧ (الصادر فى ٢٠٠٧) و ١٩٢٩ (الصادر فى ٢٠١٠) و الرافض لتصدير جميع انواع الأسلحة من قبل ايران. [٦٥] و يكاد يكون مؤكدا بأن ايران سوف تستمر فى تصدير الأسلحة إلى وكلائها وحلفائها بكل الطرق والوسائل المتاحة لها.[٦٦]

أن الحصول و الحفاظ على طريق آمن للإمداد البري إلى سوريا ولبنان عن طريق العراق ذو أهمية كبيرة لإيران في جهودها للحفاظ على الأعضاء الأساسيين فيما تسمى ب (محور المقاومة Axis of Resistance) و الذى يتضمن، وفق طهران، حكومة الجمهورية الإسلامية و حلفائه فى الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فأن رفع الحظر على مبيعات الطائرات المدنية وقطع الغيار لإيران (المادة ٢٢ من الإتفاقية النووية) يمكن أن يسهم بشكل غير مباشر في قدرة الجمهورية الإسلامية على المحافظة على

[64] W. Andrew Terril, 'Iran's Strategy for Saving Assad', The Middle East Journal, Vol. 69, No.2, (2015), pp. 229-232.

[65] Michael Eisenstadt, 'The Nuclear Deal with Iran: Regional Implications', The Washington Institute for Near East Policy, (2015), available at: http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/testimony/EisenstadtTestimony20150729.pdf

[66] Farzin Nadimi , 'Iran's Afghan and Pakistani Proxies: in Syria and Beyond', Washington Institute for Near East Policy, (22/08/2016), available at: file:///C:/Users/Laptop/Downloads/irans-afghan-and-pakistani-proxies-in-syria-and-beyond.pdf

حلفائها وقواتها الخاصة المنتشرة في عموم المنطقة. ففى هذا السياق، إستخدمت ايران طائراتها المدنية من طراز (بوينغ SV٤٧) لإعادة تزويد حلفائها فى سوريا و لبنان بالمساعدات العسكرية و اللوجستية منذ عقود عبر مطار دمشق الدولي.[٦٧]

إن ضخ النقود المتوقع الى ايران بسبب الإتفاق النووى يمكن أن يتيح الفرصة لطهران من أجل توسيع عملية تجنيد الوكلاء في المنطقة، بما في ذلك شيعة الأفغان والباكستانيين (الذين يقاتلون بالفعل في سوريا).[٦٨] و بالرغم من إن سلسلة المعارك الجارية فى المنطقة قد أرهقت حلفاء ايران, فإنهم لم يظهروا حتى الآن أي نية بالتراجع من ساحات القتال. و لذلك يمكننا القول بأن الدعم المتزايد لحلفاء طهران الإقليميين فى صراعهم داخل سوريا و لبنان و العراق و اليمن لن يساعد على الحد من حدة التوترات فى العلاقات الإيرانية مع دول المنطقة، و خاصة مع دول الخليج بقيادة السعودية و التى تترأس القطب المناوئ لإيران فى ظل الإستقطاب الدينى-الإستراتيجى فى المنطقة. إضافة الى ذلك، فان استمرار ايران فى مساندتها لحزب الله ستدفع بإسرائيل الى أخذ موقفا أكثر صرامة ضد طهران. و هذا يعنى بأن الإتفاق النووى لن يجلب الهدوء الى علاقات ايران مع خصومها التقليديين فى الشرق الأوسط و بذلك فأن الإتفاق المبرم بين ايران و مجموعة ٥+١ من أجل وضع عائق أمام طموحات طهران النووية لن يؤدي الى زيادة الأمن فى المنطقة.

ثانيا: <u>الإستمرار فى محاولة فرض هيمنة ايران الإقليمية</u>

عمليا ستقوم ايران بإستخدام القدرات المالية و الإقتصادية الناتجة من الإتفاق النووى من أجل تعزيز مكانتها الإستراتيجية فى الشرق الأوسط بوجه خصومه الإقليميين و من بينهم السعودية و حلفائها من دول المنطقة و كذلك إسرائيل. ولكن اهداف ايران الإقليمية لن تتوقف عند هذا الحد كما هو متوقع بل ستستخدم طهران الفوائد المتوقعة من الإتفاق النووى من أجل انهاء هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة (و خصوصا فى حوض الخليج العربى) و بالتالى تطمح طهران الى أخذ محل واشنطن فى الشرق الأوسط. فالإتفاق المبرم بين ايران و مجموعة ٥+١ لن يؤدي فقط الى رفع

[67] Eisenstadt, Op.Cit.

[68] Matthew Levitt, ' A Proxy for Iran', The Washington Institute, (2016), available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/a-proxy-for-iran

بعض العقوبات الدولية المفروضة عليها و انما الى انهاء التهديدات الأمريكية بظرب ايران و منشآتها النووية. ولكن من غير المحتمل أن تتوقف طهران عند هذا الحد بحيث من المتوقع أن تستغل الفرصة من أجل تبنى سياسة توسعية ليست فقط عن طريق الوسائل التقليدية (خصوصا المساعدات المالية و العسكرية) و إنما عن طريق إستخدام القوة الناعمة من أجل التأثير على سايكولوجية شعوب المنطقة.[٦٩]

و ستدعى ايران انها نجحت في فرض مطالبتها فيما يتعلق ب "حقها في تخصيب اليورانيوم". فطهران عادة تستثمر جهدا كبيرا في تعزيز روايتها بشأن المسائل الدفاعية والسياسة الخارجية من أجل الحصول على الدعم لنظامها في الداخل الإيرانى و كذالك إلى خلق بيئة سياسية أكثر مواتية في الخارج. فالرواية الإيرانية بانها لم تسع الى تطوير أسلحة نووية و المزاعم (حول كون برنامجها يرمى الى صناعة الاسلحة النووية هو جزء من "مؤامرة صهيونية – امريكية" لتشويه سمعة الجمهورية الاسلامية) من المرجح أن تظل قائمة. ولعل أهم آثار للإتفاق النووى سيكون تأكيد رواية طهران بأن ايران هى القوة الصاعدة فى المنطقة فى حين تتوجه الولايات المتحدة نحو الضعف و الإنحدار فى التاثير و النفوذ فى الشرق الأوسط و بأنه من خلال مقاومة "الإستكبار العالمي" إستطاعت ايران في نهاية المطاف إجبار القوى العظمى في العالم للخضوع لإرادتها. [٧٠]

ولكن هل بإمكان ايران إستخدام الإتفاق النووى من اجل تكريس هيمنتها على الشرق الأوسط كما تطمح اليه النخبة الحاكمة فى طهران؟ تعتمد إمكانية طهران فى ترجمة الإتفاق النووى فى فرض هيمنتها على الشرق الأوسط الى حد كبير على إرادة و ردود أفعال القوى الإقليمية و الدولية الاخرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التى بأمكانها منع الإخلال بالتوازن الإقليمى لمصلحة طهران. فالتطورات السياسية على الساحة الإقليمية توحى بأتجاه وقف مساعى ايران فى توسيع نفوذها الإقليمى فى مرحلة ما بعد الإتفاق النووى من قبل واشنطن و حلفائها فى المنطقة. فعلى سبيل المثال، حاولت ايران تكثيف مشاركة القوى العظمى دبلوماسيا فى المنطقة من اجل زيادة دورها فى تقرير مصير الصراعات الكبرى فى الشرق الأوسط، و لاسيما الحرب الداخلية السورية، و لكن تم إعاقة هذه المحاولات الإيرانية عدة مرات من قبل الولايات المتحدة و السعودية.

[69] Eisenstadt, Op.Cit.
[70] Ibid.

و من الناحية العملية, فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية ما يكفى من القوة منذ منتصف عام ٢٠١٥ لإضعاف الدولة الإسلامية فى العراق و بالتالى الحد من دور المليشيات الشيعية المدعومة من قبل ايران. و قد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية جهود دول المجلس التعاون الخليجى فى اليمن بقيادة السعودية ضد توسع الجماعة الحوثية و الموالية لإيران فى البلاد و ذلك عن طريق حجز شحنات الأسلحة الإيرانية فى طريقها الى مليشا الحوثى.[٧١] اضافة الى ذلك، فرضت واشنطن عقوبات على الجمهورية الإسلامية لمخالفتها قرار الامم المتحدة (قرار مجلس الأمن ٢٢٣١) و المتعلقة باحكام الية اختبار الصواريخ البعيدة المدى.[٧٢] و ضلت الولايات المتحدة بمثابة الحليف الأقوى لإسرائيل وهى من اكثر الأطراف رغبة فى التصدي للتوسع الإيرانى فى الشرق الأوسط.

و لكن المخاوف من الهيمنة الإيرانية مبالغ فيها و حتى لو وجد مشروع للهيمنة ايران على الشرق الأوسط. فإن هذا المشروع يواجه على أرض الواقع عدة مشاكل و منها ضعف القدرات العسكرية الإيرانية و كذلك إنخفاض تأثير القوة الناعمة لدى طهران فى شعوب المنطقة لأسباب طائفية.

إن القوة العسكرية الإيرانية هى أقل وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية كأداة على الأرض الواقع و بعيدا عما تصوره وجهة النظر التقليدية لهذه القوة. فالجيش الإيرانى يتكون من قوات متداخلة و متنافسة و منها القوات النظامية (المعروفة بالأرتش) التى يصل تعدادها الى حوالى (٣٥٠٠٠٠) فردا. و تشكل قوات الحرس الثورى مكونا اخرا من مكونات القوة العسكرية الإيرانية و التى يصل تعدادها الى حوالى (١٢٠٠٠٠) افرادا، و لدى الحرس الثورى قوات برية و جوية و بحرية خاصة بها و هي معنية بحماية نظام الجمهورية الإسلامية و قيمها الآيدولوجية و السياسية (امن النظام- Regime Security) من التهديدات الخارجية و الداخلية.[٧٣]

---

[71] David D. Kirakpatricik, 'Kerry Says U.S. Knew of Iran's Military Aid to Houthi Rebels', The Wall Street Journal, (19/04/2015), available at: http://www.nytimes.com/2015/04/10/world/middleeast/kerry-us-iran-military-aid-houthi-yemen.html?_r=0

[72] Ibid.

[73] Michael Wahid Hanna & Dalia Dassa Kaye, 'The Limits of Iranian Power',Survival, Vo.57, No. 5, (2015), pp. 177-180.

و قد تكون هـذه الهياكـل الدفاعيـة المتعـددة و الزائـدة عـن الحاجـة مفيـدا لحمايـة أمـن نظـام الجمهوريـة الإسـلامية و للحفـاظ عـلى وحـدة الأرض الإيرانيـة، ولكـن و فى نفـس الوقـت أدت هـذه التعددية الى بروز عقبات حقيقية أمام فعالية القوات العسكرية كـأداة للوصـول الى أهـداف السياسـة الخارجية.[٧٤] و فى هذا الصدد, تؤكد دراسة قامت بها مؤسسـة رانـد (RAND) الأمريكيـة "أن القـوات العسـكرية الإيرانيـة تواجـه مشـاكل تنظيميـة و هيكليـة و قدراتيـة تمنعهـا مـن الوصـول الى تحقيـق الطموحات الإيرانية"،[٧٥] و نتيجة لذلك، و برغم أن القوات العسكرية الإيرانيـة تملـك القـدرة و الحجـم الضروريان للدفاع عن الأراضى الإيرانية، فأن قوات المشاة العسكرية التابعة لايـزالان لم يـتم تـدريبها و تنظيمها بالصورة التى تسمح بإستخدامها من أجل تقوية السلطة و الـدخول فى حـروب طويلـة المـدى خارج الحدود الإيرانية.[٧٦]

و برغم من أن ايران تملك واحدة من أكبر قواعد الصناعات العسـكرية الدفاعيـة فى المنطقـة فأنهـا ضلت تحاول و بقوة من أجل الحصول على المعدات العسكرية المتطـورة و المـمنوحـة مـن الغـرب الى منافسى ايران الإقليمين و من بينهم دول مجلس التعاون الخليجى. فعلى سبيل المثال، تفتقر ايـران الى الدبابات و العربات المدرعة الحديثة الغربية و التى قد تمكن الجمهورية الإسلامية مـن ترجمـة كامـل قوتها العددية الى ميزة واقعية من خلال الحروب التقليدية.[٧٧]

و تفيـد دراسـة قـام بهـا المعهـد الـدولى للدراسـات الإسـتراتيجية (International Institute for Strategic Studies) بأن القدرات الجوية الإيرانيـة أيضـا محـدودة للغايـة. ويقـدر المعهـد أن القـوة الجوية الإيرانية لديها (٣٣٤)طائرة مقاتلة، ولكن غالبية اسطول المقاتلات الجوية الإيرانية قديم بحيث يقلل هذا من الفعالية القتالية.[٧٨] و نظرا لمحدودية القدرات الجوية الإيرانية، سيكون من الصعب عـلى

---

[74] Ibid.

[75] Frederic Wehrey, David E. Thaler, Nora Bensahel, Kim Cragin, Jerrold D. Green, Dalia Dassa Kaye, Nadia Oweidat , 'Dangerous But Not Omnipotent: Explaining Iran's the Reach and Limitations of Iranian Power in the Middle East', RAND, (2009),p. 39, available at: http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2009/RAND_MG781.pdf

[76] Hanna & Dassa Kaye,Op.Cit, p.180.

[77] Ibid, p. 179.

[78] The International Institute for Strategic Studies (IISS), '*The Military Balance 2015*', (Abingdon: Rutledge for the IISS,2015), p. 329.

طهران أنكار التفوق الجوى من قبل منافسيها الإقليميين و المزودين بتجهيزات و تدريبات جوية قتالية متطورة و فعالة. فالسعودية مثلا تمتلك طائرات من طراز (F-15C و F-15S و F-15SA و كذلك مقاتلة تايفون)، بينما تمتلك دولة الإمارات طرازين متطورين من مقاتلات (F-16). و كذلك ينبغى الإشارة الى أن سلاح الجو الإسرائيلى أيضا يمتلك ترسانة جوية متطورة و ينتظر تسليم مقاتلات من طراز (F-35) الأكثر تطورا على المستوى العالمى.[٧٩] و فى الوقت نفسه، تعانى القوات الجوية الإيرانية من افتقارها للتكنولوجيا الغربية المتطورة مما يعرضها للتحديات فى الإستعداد و الإستدامة.[٨٠]

و نتيجة لذلك فإن القدرات العسكرية التقليدية لإيران ليست بالمستوى الذى يمكنها من التنافس مع جيرانها أو مع الجيش الأمريكي. و تشير تقديرات عام ٢٠١٤ إلى ان دول المجلس التعاون الخليجي أنفقت (١١٤ مليار دولار) على القدرات الدفاعية فى حين أنفقت ايران (١٦ مليار دولار) فقط فى نفس السنة على تنمية قدراتها الدفاعية. فالسعودية وحدها أنفقت على القدرات العسكرية أكثر بخمس مرات من النفقات العسكرية الإيرانية. و مقارنة بالإمكانات القتالية الإيرانية، فدول مجلس التعاون الخليجى و إسرائيل لديهم مزايا التفوق النوعى فى قدراتهم العسكرية و يتمتعون بالتكنولوجيا و التدريبات العسكرية الأمريكية التى تفتقدها الجمهورية الإسلامية.[٨١]

الى جانب الضعف العسكرى, عانت ايران مؤخرا من الضعف فى قوتها الناعمة على المستوى الإقليمى. و أصبح تشديد الصراع المذهبى فى المنطقة عقبة جدية أمام جهود ايران لإستخدام القوة الناعمة من اجل تعزيز مكانتها فى الشرق الأوسط. فقمع المعارضة السنية من قبل الحكومة السورية التى تسيطر عليها الطائفة العلوية-الشيعية من جانب و المساندة العسكرية و المالية التى حصلت عليها هذه الحكومة من قبل طهران من جانب آخر قد أضرت بصورة و مكانة الجمهورية الإسلامية

[79] Anthony H. Cordesman, 'The Arab–U.S. Strategic Partnership and the Changing Security Balance in the Gulf', Center for Strategic and International Studies, (13 July 2015), https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/150713_Cover_and__Report%20_Gulf_Military_Balance_2015.pdf

[80] Hanna & kaye, Op.Cit, p.178.

[81] Cordesman, (2015), Op.Cit.

على المستوى الإقليمى و خاصة بين شعوب المنطقة.[٨٢] فالقيادة الإيرانية الفعالة للمحور الشيعى خلال الإستقطاب المذهبى فى الشرق الأوسط أسهم فى تقييد إمكانية إيران للحصول على المساندة و الدعم المطلوب من المجتمعات المسلمة التى قد تساعد طهران للعب دور قيادى فى العالم الإسلامى. و حاولت ايران تجاوز الإنقسام المذهبى (السنى-الشيعى) فى السابق عن طريق مساعدة الجماعات المسلحة لإسرائيل فى لبنان و فلسطين. فتعزيز ايران للعلاقة مع حركة حماس فى فلسطين و مساعدتها فى حربها مع الدولة الإسرائيلية من جانب، و المساندة السياسية و العسكرية الإيرانية القوية لحزب الله فى حرب ٢٠٠٦ مع تل أبيب من جانب اخر منحت الجمهورية الإسلامية سمعة و شعبية كبيرة لدى المجتمع الإسلامى -العربى فى الشرق الأوسط و ذلك قبل نشوء الحرب الداخلية فى سوريا و العراق.[٨٣]

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول، أنه و بعد الدخول الإيرانى على الخط الطائفى فى الصراع المذهبى الدامى فى العراق و سوريا، برزت تساؤلات جدية عن نيات طهران و أهدافها فى الشرق الأوسط و التى يمكن فهمها بأنها مذهبية و ترمى الى تعزيز مكانة الطائفة الشيعية على حساب الطائفة السنية. و بذلك، إصطدمت طموحات ايران للهيمنة الإقليمية بالجدار الطائفى، الأمر الذى يذكرنا بمحدودية النفوذ الإيرانى بحدود الطائفة الشيعية فى المنطقة. فمحاولة إضهار نفوذها فى العالم العربى جاء على حساب الطائفة بما سيضر بمصالح الجمهورية الإسلامية المستقبلية. فالإنقسام الطائفى، بالإضافة الى الإعتماد على القمع و العنف من قبل حلفاء ايران و وكلائها الإقليميين، يقيد و يحد من القوة الناعمة للجمهورية الإسلامية فى الشرق الأوسط فى مرحلة ما بعد الإتفاق النووى.

[82] Hani Zainulbahi & Richard Wike, ' *Iran's Global Image Mostly Negative*', (18/06/2015), Power Research Centre, available at: http://www.pewglobal.org/2015/06/18/irans-global-image-mostly-negative/

[83] Anthony H. Cordesman, 'Iran's Support of Hizbullah in Lebanon', Centre for Strategic and International Studies, (2006), available at: http://www.ecoi.net/file_upload/145646_en_060715_hezbollah.pdf

الإستنتاجات:

بناء على ما تقدم، يمكن الحديث عن النقاط التالية كأهم إستنتاجات البحث:

١. هنالك من يتوقع ان تجنح إستراتيجية ايران تجاه الشرق الأوسط نحو الإعتدال و المرونة فى مرحلة ما بعد الإتفاق النووى و ذلك بفعل محاولات التحالف البراغماتي- الإصلاحى بقيادة حسن روحاني الذى حاول الإستفادة من التبعات الإقتصادية و السياسية للإتفاق الدولى من أجل إستعادة السيطرة على مؤسسات و موارد الدولة الإيرانية و بالتالى صياغة و تنفيذ إستراتيجية خارجية فى المنطقة مبنية على المصلحة الوطنية و تهدف الى تحقيق المصالح الإقتصادية و الجيوستراتيجية الإيرانية بالطرق السلمية و بعيدا عن المواجهة و الأسس الطائفية- الدينية. و سيساهم هذا التغيير فى إستراتيجية ايران فى بناء الأمن و الإستقرار فى الشرق الإوسط، و خاصة فى العراق و سوريا و لبنان و اليمن.

٢. ولكن يبقى مشهد التغيير فى السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط ضعيفا حيث إستطاع الفصيل المحافظ التقليدى-المتشدد فى النظام الإيرانى من تقوية سيطرته على مراكز السلطة و كذلك على الموارد الإقتصادية و المؤسسات الأمنية و العسكرية التى تلعب دورا اساسيا فى صياغة و تنفيذ إستراتيجية ايران الشرق أوسطية. فنجاح المحافظين التقليديين و المتشددين من فرض هيمنتهم الداخلية (بالرغم من النجاحات الإنتخابية الأخيرة فى ٢٠١٦ للفصيل البراغماتى-الإصلاحى فى البرلمان الإيرانى و مجلس الخبراء) يعنى بأن إستراتيجية ايران ستشهد إستمرارية فى طبيعتها و أهدافها بحيث سيسخدم الفصيل المسيطر فى ايران تبعات الإتفاق النووى من أجل توسيع نفوذ ايران على المستوى الإقليمى عن طريق تكثيف مساعدات ايران لحلفاءها الشيعة فى العراق و سوريا و لبنان و اليمن. و بذلك، سيبقى نهج المواجهة مع جيران ايران من الدول العربية (و خاصة السعودية) و كذلك إسرائيل و الولايات المتحدة الطابع الرئيسى للسياسة الخارجية الإيرانية فى مرحلة ما بعد الإتفاق النووى فى الشرق الأوسط بالصورة التى تخدم المصالح الداخلية و الخارجية لنظام الجمهورية الإسلامية.

من المرجح أن تستمر ايران فى محاولة فرض هيمنتها على المنطقة عن طريق الإخلال بالتوازن الإقليمى لصالحها و لكن ستواجه طموحات ايران لفرض سيطرتها الإقليمية ردود أفعال قوية من الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها فى الخليج الفارسى\العربى و كذلك من اسرائيل. و سيكون من الصعب على ايران أن تتخطى الضعف فى قدراتها العسكرية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية و

حلفائها فى الشرق الأوسط، الأمر التى يبقى عاملا معرقلا أمام محاولات ايران للهيمنة الإقليمية. أضافة الى حدة الإستقطاب الطائفى و وقوف طهران الى جانب طرف دون آخر في حروب المنطقة يمثل ضعفا فى القوة الناعمة الإيرانية و بالتالى سيكون معرقلا اضافيا أمام طموحات الجمهورية الإسلامية لفرض هيمنتها الإقليمية و بالتالى فأن الفارقة تكمن فى أن الإتفاق النووى الذى كان يهدف الى ابعاد الحرب عن منطقة تعانى من الصراعات و الحروب الدامية، من المرجح أن يساهم فى زعزعة المنطقة عن طريق تعميق الخلافات و النزاعات الإقليمية ما بين ايران و منافسيها فى المنطقة.

قائمة المصادر

أولا: الكتب

(1) Donnely, Jack, "Realism", in Scott Burchill, et al,(eds) Theories of International Relations (3d edn) , (New York: Palgrave Macmillan, 2005).

(2) Karsh, Efriam , 'The Iran-Iraq war: 1980-1988', (UK: Osprey publishing, 2002).

(3) Mearshiemer, John J., Structural Realism, in Tim Dunne, Milja Kurki, Steve Smith, International Relations Theories, Discipline and diversity,(UK, Oxford University Press, 2013).

(4) Schweller, Randall L., "Neoclassical Realism and state mobilization: expansionist ideology in the age of mass politics", in Steven E. Lobell, and Norrin M. Ripsman Jeffrey W. Taliaferro, Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy, (US: Cambridge University Press, 2009).

(5) Taliaferro, Jeffrey, "Introduction: Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy", in Steven E. Lobell, and Norrin M. Ripsman Jeffrey W. Taliaferro, Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy, (US: Cambridge University Press, 2009).

(6) Wolforth, William C., "Realism and Foreign Policy", in Smith et al, (eds), 'Foreign Policy: Theories, Actors, and Cases', (UK: Oxford University Press, 2012).

(7) Wolforth, William C., The Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War, (Princeton: Princeton University Press, 1993).

(8) Zakaria, Farid, From *Wealth to Power: the Unusual Origins of America's* World Role, (US: Princeton University Press: 1998).

ثانيا: الدراسات و البحوث

(1) Abedin, Mahan, 'Domestic Determinants of Iran's Foreign Policy: Challenges to the Consensus', Strategic Analysis, Vo.35, No.4, (2011), pp. 613-628.

(2) Abootalebi, Ali, 'The Struggle for Democracy in the Islamic Republic of Iran', Middle East review of International Affairs, Vol.4, No.3, (2000), pp. 43-57.

(3) Anthony H. Cordesman, 'Iran's Support of Hizbullah in Lebanon', Centre for Strategic and International Studies, (2006), available at: http://www.ecoi.net/file_upload/145646_en_060715_hezbollah.pdf

(4) Birke, Sarah, 'The Middle East after the Iran Nuclear Deal', Council on Foreign Relations (2015), available at: http://www.cfr.org/middle-east-and-north-africa/middle-east-after-iran-nuclear-deal/p36963

(5) Clawson, Patrick, ' How Iran's Gain from A Nuclear Deal Might Affect its Foreign Policy', Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch N. 2452, (2015), available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-irans-economic-gain-from-a-nuclear-deal-might-affect-its-foreign-policy

(6) Cordesman, Anthony H., 'New Estimates of Iran's Petroleum Exports and Income after the Nuclear Implementation Day and Reductions in Sanctions', Center for Strategic & International Studies, (26/01/2016), available at: https://www.csis.org/analysis/new-estimates-iran%E2%80%99s-petroleum-exports-and-income-after-nuclear-implementation-day-and-0

(7) Cordesman, Anthony H., 'The Arab–U.S. Strategic Partnership and the Changing Security Balance in the Gulf', Center for Strategic and International Studies, (13 July 2015), https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/150713_Cover_and__Report%20_Gulf_Military_Balance_2015.pdf

(8) Crane Keith, et al (eds), *'Iran's Political, Demographic, and Economic* Vulnerabilities', RAND, (2009), pp. 19-23, available at: http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2008/RAND_MG693.pdf

(9) David D. Kirakpatricik, 'Kerry Says U.S. Knew of Iran's Military Aid to Houthi Rebels', The Wall Street Journal, (19/04/2015), available at: http://www.nytimes.com/2015/04/10/world/middleeast/kerry-us-iran-military-aid-houthi-yemen.html?_r=0

(10) Eisenstadt, Michael, 'The Nuclear Deal with Iran: Regional Implications', The Washington Institute for Near East Policy, (2015), available at: http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/testimony/EisenstadtTestimony20150729.pdf

(11) Eisenstadt, Michael, Simon Henderson, Michael Knights, Matthew Levitt, and Andrew J. Tabler, ' The Regional Impact of Additional Iranian Money ', Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch N. 2456, (2015), available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-regional-impact-of-additional-iranian-moneyy

(12) Frederic Wehrey, David E. Thaler, Nora Bensahel, Kim Cragin, Jerrold D. Green, Dalia Dassa Kaye, Nadia Oweidat , 'Dangerous But Not Omnipotent: Explaining Iran's the Reach and Limitations of Iranian Power in the Middle East', RAND, (2009),p. 39, available at: http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2009/RAND_MG781.pdf

(13) Ghessiari Ali & Nasir, Vali, 'Iran's Democracy Debate', Middle East Policy, Vo. XI, No. 2,(2004), pp. 94-106.

(14) Hafez, Pariasa, 'Rouhani Says Iran Not a Threat, Wants Interaction with the World', Reuters, (07\052016), available at: http://www.reuters.com/article/us-iran-rouhani-moderation-idUSKCN0X40IO

(15) Hani Zainulbahi & Richard Wike, '*Iran's Global Image Mostly Negative*', (18/06/2015), Power Research Centre, available at: http://www.pewglobal.org/2015/06/18/irans-global-image-mostly-negative/

(16) Hoeesin S. Seifzadeh, 'The Landscape of Factional Politics in Iran and its Future in Iran', The Middle East Journal, Vol. 57, No.1,(2003), p.58.

(17) Jerrold D. Green, Frederic Wehrey, Charles Wolf, 'Understanding Iran', RAND, (2009), pp. 10-14, available at: http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2008/RAND_MG771.pdf

(18) Maloney, Suzanne, ' Why Rouhani Won and Why Khamenei Let Him', Foreign Affairs, (2013), available at: https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2013-06-16/why-rouhani-won-and-why-khamenei-let-him

(19) Matthew Levitt, ' A Proxy for Iran', The Washington Institute, (2016), available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/a-proxy-for-iran

(20) Michael Wahid Hanna & Dalia Dassa Kaye, 'The Limits of Iranian Power', Survival, Vo.57, No. 5, (2015), pp. 173-198.

(21) Nadimi, Farzin, 'Iran's Afghan and Pakistani Proxies: in Syria and Beyond', Washington Institute for Near East Policy, (22/08/2016), available at: file:///C:/Users/Laptop/Downloads/irans-afghan-and-pakistani-proxies-in-syria-and-beyond.pdf

(22) Nadir, Alireza, 'The Day After the Deal With Iran: Continuity and Change in Iranian Foreign Policy', RAND, (2014), p. 3-4, available: http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE124/RAND_PE124.pdf

(23) Parent, Josef M. & Rosatom, Sebastian, 'Balancing in Neorealism', 'International Security', Vo. 40, No. 2, (2015), pp. 51-86.

(24) Rizvi, M. Mahtab Alam, 'Moderates Strike Back in Iran: Imperatives for International Community', Strategic Analysis, Vol. 40, No. 44, (2016), pp. 239-2451.

(25) Rose, Gideon,'Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy', World Politics, Vol.51, No.1, (1998), pp.144-172.

(26) Rozen, Lura, 'Iran Shifts on Syria', (15/7/2016), Al-Monitor, available at: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/06/iran-shift-syria-diplomats-press-obama-assad.html

(27) Sabet, Farzan, 'The Rouhani Presidency at Three', Carnegie Endowment for International Peace, (18/08/2016), available at: http://carnegieendowment.org/sada/64356

(28) Taliaferro, Jeffrey W., Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited, 'International Security', Vol. 25, No. 3, (2000-2001), pp. 128-144.

(29) Terril, W. Andrew, 'Iran's Strategy for Saving Assad', The Middle East Journal, Vol. 69, No.2, (2015), pp. 222-236.

(30) The International Institute for Strategic Studies (IISS), 'The Military Balance *2015*', (Abingdon: Rutledge for the IISS,2015), p. 329.

(31) University of Maryland, 'Iranian Public Opinion, One Year After the Nuclear Deal', Centre for International & Security Studies, (July 2016), available at: http://www.cissm.umd.edu/publications/iranian-public-opinion-one-year-after-nuclear-deal-0

(32) Zarif, Muhammad Javad, 'What Does Iran Really Want?', Foreign Affairs, Vo.93, No.3, (2014), pp.40-48.

ثالثا: التقارير

(1) International Monitory Fund, 'Iran- Achieving its Potential in the Global Economy', Reports, (17/05/2016), available at: https://www.imf.org/external/np/speeches/2016/051716.htm

(2) International Monitory Fund, 'Islamic Republic of Iran', IMF Country Report No. 15/349, (December 2015), available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15349.pdf

(3) Syrian Economic Forum, 'Implication of the Syrian War for the Iranian *Economy*', (2015), p.3, available at: http://www.syrianef.org/En/wp-content/uploads/2015/05/english.pdf

(4) The World Bank, '*Iran's Economic Outlook, Spring 2016*', (2016), available: http://www.worldbank.org/en/country/iran/publication/economic-outlook-spring-2016

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقييم و معرفة تأثير الإتفاقية النووية بين ايران و مجموعة ٥+١ على مستقبل إستراتيجية طهران الشرق أوسطية و بالتالى على الأمن و الإستقرار الإقليمى. و بينما كان الهدف من الوصول الى الإتفاق النووى (و المعروفة بخطة العمل المشتركة) هو تفادى الحرب فى منطقة مضطربة فى حد ذاتها, ولكن تشير هذه الدراسة بأنه من المحتمل ان يؤدى الإتفاق الى المزيد من عدم الإستقرار فى الشرق الأوسط و ذلك من خلال منح الجمهورية الإسلامية فرصة مواصلة السعي وراء تحقيق إستراتيجيتها ضد مصالح خصومها فى المنطقة و على رأسهم السعودية و إسرائيل. كذلك تناقش الدراسة بأن فرصة التحول فى السياسة الخارجية الإيرانية نحو الإعتدال ضئيلة و لا يبدو أن الجمهورية الإسلامية فى سبيلها الى التخلي عن طموحاتها لفرض هيمنتها على الشرق الأوسط.

پوختە

ئامانجی ئەم توێژینەوەیە بریتیە لە هەڵسەنگاندنی کاریگەری ڕێککەوتنامەی ئەتۆمی نێوان ئێران و گروپی ٥+١ لەسەر هەریەك لە ستراتیژی هەرێمیی کۆماری ئیسلامی ئێران و هەروەها لەسەر ئاساياشی ڕۆژهەڵاتی ناوەڕاست. لە کاتێکدا کە ئامانج لە ڕێککەوتنامەکە (کە ناسراوە بە پلانی کارکردنی هاوبەش) بریتی بووە لە دورخستنەوەی ئەگەری ڕووداتی جەنگ لە ڕۆژهەڵاتی ناوەڕاستدا, بە پێی ئەم توێژینەوەیە ڕێککەوتنامەکە دەکرێت ببێتە هۆکاری ناجێگیری و نا ئارامی زیاتر لە ناوچەکەدا لە ڕێگەی ئاسانیکاریکردن بۆ کۆماری ئیسلامی بۆ بەردەوامیدان بە ستراتیژی بەدیهێنانی بەرژەوەندییەکانی لەسەر ئاستی هەرێمی و لە دژی ویست و بەرژەوەندییەکانی ڕکابەرە هەرێمییەکانی ئێران, بە تایبەتی سعودییە و ئیسرائیل. ئەم توێژینەوەیە پێشبینی ئەوە دەکات کە چانسی گۆڕانکاری بەرەو میانڕەوی لە سیاسەتی دەرەوەی ئێراندا زۆر کەمە و کۆماری ئیسلامی بەردەوام دەبێت لە داهاتوودا بۆ بەدیهێنانی ئامانجی هەیمەنە لەسەر ئاستی هەرێمی.

Abstract

This reaserch assesses the impact of the nuclear deal between Iran and the P5+1 on the Islamic Republic's strategy in the Middle East. It also examins regional security in the post-Iran nuclear deal era. While the deal (known as the Joint Comprehensive Plan of Action- JCPA) has been reached with aim of averting a major war in an already volatile region, this study argues that the nuclear deal has the potential for further destabilizing the Middle East by providing the opportunity for the Islamic Republic to continue in pursuing its assertive strategy in the region against the interests of Iran's regional rivals, including Saudi Arabia and Israel. The reaserch demonstrates that the chance for a change towards moderation in Iran's foreign policy in the region is slim and the Islamic Republic will not abandon its ambition of attaining regional domination.